

Distr.: General
28 November 2014
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة
”المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين
والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين“

بيان مقدم من الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة، وهو منظمة غير حكومية ذات
مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقاً للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* لقد أُصدر هذا البيان دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

290115 280115 14-65436X (A)



البيان

إن المساواة بين الجنسين والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية هي أمور أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أن إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين والاستثمار في النساء والفتيات هو لبنة أساسية لتحقيق الازدهار المستدام. فعندما تكون المرأة قادرة على السيطرة على جسدها، والحصول على التعليم والصحة الجيدة، ولها أدوار في عملية صنع القرار وفرص العمل المجدية، وبممكنها أن تعيش حياة خالية من العنف، فإنها تكون قادرة على المشاركة في التنمية المستدامة لمجتمعاتها وتسريع التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين.

ولن تكون لدى النساء والرجال والشباب إمكانية اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الجوانب الحاسمة من حياتهم، والتي قد تحدد مستقبلهم الفردي ومستقبل مجتمعاتهم، إلا عن طريق الوفاء بهذه الحقوق. وقد حدد إعلان ومنهاج عمل بيجين بوضوح نطاق حقوق الإنسان للمرأة، ويجب تجسيد هذه المبادئ بوضوح في إطار ما بعد عام ٢٠١٥. وقد أقرت الدول الأعضاء بأهمية هذا الاتفاق العالمي الثوري. والآن هو الوقت المناسب للتأكد من أنه سيعيش في المستقبل ويحقق التنمية المستدامة لجميع النساء والرجال في إطار ما بعد عام ٢٠١٥.

إعلان ومنهاج عمل بيجين وإطار ما بعد عام ٢٠١٥

وبمناسبة الذكرى السنوية العشرين لإعلان ومنهاج عمل بيجين، فإننا في وضع فريد لأن نتفاكر بشأن التقدم المحرز للنساء والفتيات منذ عام ١٩٩٥، وأن نتطلع لمعرفة ما هي الأعمال التي لم تنته بعد ويجب علينا أن نتصدى لها، وما هي أفضل السبل للمضي قدماً.

إن منهاج العمل هو وثيقة ثورية: فهي المرة الأولى التي اتفق فيها المجتمع الدولي لتحديد حقوق الإنسان للنساء والرجال وتحديد الإجراءات التي يجب على الدول الأعضاء أن تتخذها لضمان أن النساء يمكن أن يعشن بحرية وعلى قدم المساواة في جميع أنحاء العالم. وأوضح العقبات التي تحول دون المساواة الكاملة للمرأة وأكد على أنه "ينبغي إقرار مبدأ تقاسم السلطة والمسؤولية بين المرأة والرجل في البيت وفي مواقع العمل وفي المجتمعات الوطنية والدولية بصورتها الأعم" (الفقرة ١). واعترف بأن المساواة بين الجنسين هي أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة: "إن تحقيق تحول في الشراكة بين المرأة والرجل بحيث يجعلها قائمة على المساواة بينهما هو شرط لتحقيق تنمية مستدامة يكون محورها الإنسان" (الفقرة ١).

لقد استكشف إعلان ومنهاج عمل بيحين التأثير الطويل الأمد للتمييز، وأعترف بالأثر الذي يمكن أن يخلفه التمييز ضد الفتيات على فرص الفتاة في الحياة (الفقرة ٩٣). وسلط الضوء على الدور المحوري الذي تؤديه الحقوق الإنجابية في حياة النساء والفتيات، مشيراً إلى أن "حقوق الإنسان للمرأة تشمل حقها في أن تتحكم وأن تبت بحرية ومسؤولية في المسائل المتصلة بحياتها الجنسية، بما في ذلك صحتها الجنسية والإنجابية، وذلك دون إكراه أو تمييز أو عنف" (الفقرة ٩٦). ويضع الحرمان من هذه الحقوق في سياق اجتماعي أوسع: " وإهمال الحقوق الإنجابية للمرأة في معظم البلدان، يحد بشدة من الفرص المتاحة لها في الحياة العامة والخاصة، بما في ذلك فرص التعليم والتمكين الاقتصادي والسياسي" (الفقرة ٩٧).

كما يسلط الضوء على الروابط بين أوجه عدم المساواة الهيكلية، وافتقار المرأة إلى الوصول إلى السلطة الاقتصادية والاجتماعية، والنتائج الصحية التي تنجم عنهما: "فشيوع الفقر والتبعية الاقتصادية بين النساء، وما يصادفهن من عنف، والمواقف السلبية من النساء والبنات، والتمييز العنصري وغيره من أشكال التمييز، ومحدودية ما يتمتع به الكثير من النساء من سلطان على حياتهن الجنسية والإنجابية، والافتقار إلى التأثير في عملية صنع القرار هي من الحقائق الاجتماعية التي تترك أثراً معاكساً على صحة المرأة ... وسلامة الصحة أمر لازم لتمتع المرأة بحياة منتجة ومرضية، كما أن حق جميع النساء في السيطرة على جميع جوانب صحتهن، وعلى الأخض خصوبتهن، هو أساسي في تمكينهن" (الفقرة ٩٢).

وبإيجاده الصلة بين الحصول على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، والتنمية المستدامة، فإن إعلان ومنهاج عمل بيحين يوفر نقطة انطلاق لإدماج هذه القضايا في خطة ما بعد عام ٢٠١٥.

ولكي يقوم إطار ما بعد عام ٢٠١٥ بتنفيذ التغيير الهيكلي المطلوب للقضاء على الفقر، فهو يجب أن يبني على هذا الفهم للعلاقة المتبادلة بين عدم المساواة بين الجنسين، والحصول على الحقوق والصحة الجنسية والإنجابية، والقضاء على الفقر. إن معالجة الأسباب الجذرية لعدم المساواة وتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع المجالات هو وسيلة بالغة الأهمية للقضاء على الفقر. ولكي تتحقق حقوق المرأة، فيجب أن تُعطى المرأة الفرصة للانتقال بنجاح عبر التعليم إلى العمالة المنتجة. وإعمال هذه الحقوق الأساسية، المنصوص عليها في إعلان ومنهاج عمل بيحين هو نقطة انطلاق ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. والحصول على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية هو أمر مفيد للأفراد والدول، كما أنه يجلب أيضاً فوائد وطنية هائلة. وعندما تستثمر الدول في مجالات الصحة والتعليم، وتحقيق المساواة بين الجنسين بالإضافة إلى تنظيم الأسرة، فإن انخفاض معدلات الوفيات والخصوبة يمكن أن يغير

الهيكلي العمري للسكان ويضع العديد من أقل البلدان نمواً بالعالم في موقف رئيسي لجني الفوائد الاقتصادية للنمو الاقتصادي المتسارع الذي يعقب ذلك.

إن إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين، والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، والاستثمار في النساء والفتيات، هي غايات مهمة في حد ذاتها، كما أنها لبنات أساسية لتحقيق الازدهار المستدام.

دعم الدول الأعضاء لإدماج إعلان ومنهاج عمل بيجين

وقد اعترفت العديد من الدول الأعضاء بهذه الصلة وبالأساس القوي الذي يوفره إعلان ومنهاج عمل بيجين، ودعت لإدماجه في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وهذا الدعم لإدماج منهاج عمل بيجين ضمن إطار ما بعد عام ٢٠١٥، هو امتداد منطقي لإرثه الذي أمتد لعشرين سنة، وبالفعل، فإن إدماج القضايا الرئيسية التي يدافع عنها منهاج العمل سيضمن استمرار العمل الضروري لتعزيز مساواة النساء والفتيات في الجيل القادم.

لقد جادل العديد من الدول الأعضاء خلال عملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى ما بعد عام ٢٠١٤، بأنه ينبغي أن ينظر إلى إعلان ومنهاج العمل كنقطة انطلاق لتجسيد المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة في إطار ما بعد عام ٢٠١٥. وقد عكس التقرير المفهرس الذي قدمه الأمين العام بشأن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ما يلي:

الفقرة ٢٦: تم تعريف التمييز بين الجنسين على نطاق واسع باعتباره أحد التحديات البالغة الأهمية التي لم تتحقق والتي تمنع التنمية. ودعت عدة بلدان إلى جعل المساواة بين الجنسين هدفاً قائماً بذاته في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، كما شدد بعضها صراحة على إعادة التأكيد على منهاج العمل للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

علاوة على ذلك، فإن التقرير المفهرس عكس تركيز الدول على أهمية نهج حقوق الإنسان الذي ينبنى عليه برنامج العمل وشجع المجتمع الدولي على إعطاء الأولوية لقضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والحصول على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية الشاملة في إطار ما بعد عام ٢٠١٥.

الفقرة ٨٣: أكدت الحكومات على أهمية تأسيس برنامج العمل المعني بحقوق الإنسان وعلى اتباع نهج مستمر لخطة ما بعد عام ٢٠١٥ محوره الإنسان، وحث المجتمع الدولي على إعطاء الأولوية لتحقيق الأهداف الأساسية للمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة،

والاستثمار في الشباب، والنمو الاقتصادي الشامل، وحصول الجميع على الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية ...

ويُشاهد هذا الدعم لالتزامات بيجين أيضاً في الوثيقة الختامية للفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي "أعاد التأكيد أيضاً على الالتزام بالتنفيذ الكامل ل[...] إعلان ومنهاج عمل بيجين" والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضه (الفقرة ٦) .

وقد تردد صدى هذا التأييد الساحق لأن تستند خطة ما بعد عام ٢٠١٥ على الدروس المستفادة من إعلان ومنهاج عمل بيجين أيضاً خلال الجلسة الثامنة والخمسين للجنة وضع المرأة، حيث حثت الاستنتاجات المتفق عليها "الدول لمواجهة التحديات الحرجة المتبقية عن طريق إتباع نهج تحويلي وشامل ويدعو إلى المساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة، وعلى أن تتجسد حقوق الإنسان للنساء والفتيات كهدف قائم بذاته، وأن يتم إدماجها عن طريق الأغراض والمؤشرات في جميع أهداف أي إطار جديد للتنمية".

الخاتمة

وأستناداً إلى الدعم لإعلان ومنهاج عمل بيجين، فإننا ندعو الدول الأعضاء بشكل خاص لإعادة تأكيد التزامهم به، وأن تدعو إلى أن يتم تجسيده في إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. كما نطالب الدول الأعضاء لأن تعترف بالمساهمة البالغة الأهمية للصحة والحقوق الجنسية والإنجابية في تحقيق المساواة بين الجنسين والدور المحوري الذي يلعبانه في تحقيق التنمية المستدامة. وسنرحب بإدراج المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة، والحقوق والصحة الجنسية والإنجابية في إطار ما بعد عام ٢٠١٥ بالطرق التالية:

بجعله هدف محدد في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي اتباع نهج متكامل، مع إدراج أهداف ومؤشرات الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية الأخرى في الإطار الإنمائي الجديد بأكمله. ويمكن أن تشمل المؤشرات المقترحة لهذه الأهداف ما يلي:

- معدل الوفيات النفاسية (أحد مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية)
- نسبة الولادات التي أشرف عليها موظفون صحيون مهرة (أحد مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية)
- معدل اعتلال الأمهات
- وفيات الأمهات بسبب الإجهاض غير المأمون

- نسبة السكان المصابين بعدوى فيروس نقص المناعة البشرية ويحصلون على العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية (أحد مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية)
- انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ سنة (أحد مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية)
- استخدام الواقي الذكري، وارتفاع مخاطر ممارسة الجنس (أحد مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية)
- معدل وفيات الأمهات للنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
- معدل الولادات لدى المراهقات (أحد مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية)
- التغطية بالرعاية السابقة للولادة (أحد مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية)
- الحاجة غير الملباة لتنظيم الأسرة (أحد مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية)
- معدل انتشار وسائل منع الحمل (أحد مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية)
- نسبة النساء اللواتي اتخذن خياراً مستتيراً بشأن الطريقة التي يتبعنها لمنع الحمل
- عدد مرافق التوليد المتاحة لكل ١٠٠ ٠٠٠
- مؤشر لقياس إمكانية وصول الجميع و/أو وجود قيود ووصمة.
- النسبة المئوية للمدارس التي تتوفر بها مرافق للصرف الصحي والنظافة من الطمث
- نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥-٢٤ سنة ولديهم معرفة صحيحة وشاملة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (أحد مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية)
- نسبة الفتيات المراهقات والفتيان المراهقين (١٠-١٩ سنة داخل وخارج المدرسة) الذين أكملوا سنة واحدة على الأقل من التربية الجنسية الشاملة، المصممة بما يتماشى مع توجيهات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)/صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن المناهج الدراسية.
- ومن أجل أن يكون تحقيق المساواة بين الجنسين هدفاً قائماً بذاته، ومن أجل الأعمال الكاملة لحقوق الإنسان للنساء والفتيات وتمكينهن، وضمان الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، بالإضافة إدماج المساواة بين الجنسين عبر الأهداف، يجب أن تشمل الأهداف على ما يلي:
- منع جميع أشكال العنف ضد الفتيات والنساء والقضاء عليه

- إنهاء الزواج المبكر والقسري
- ضمان الحقوق المتساوية للمرأة في الموارد الاقتصادية، ووصولها إليها وسيطرتها عليها، بما في ذلك الحق في امتلاك الأراضي والممتلكات ووراثتها، والتوقيع على العقود، وتسجيل الأعمال، وفتح حساب مصرفي
- القضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة، وضمان مشاركتها على قدم المساواة في هذه المجالات.
- ويمكن أن تشتمل المؤشرات المقترحة لهذه الأهداف على ما يلي:
- نسبة النساء اللواتي تعرضن للعنف الجسدي من قبل شريك حميم و/أو للعنف الجنسي في الأشهر الإثني عشر الماضية
- نسبة الناجيات من العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس اللواتي لديهن إمكانية الوصول إلى الخدمات الشاملة والمعقولة السعر والمتاحة والجيدة النوعية
- وجود قوانين وسياسات وخطط عمل متعددة القطاعات لمنع العنف ضد المرأة ومواجهته
- النسبة المئوية للأشخاص الذين يعتقدون بأنه يمكن للمرأة أن ترفض ممارسة الجنس مع زوجها تحت أي ظرف من الظروف
- النسبة المئوية للأشخاص الذين يعتقدون بأنه ليس هناك مبرر أبداً لأن يضرب الرجل زوجته
- النسبة المئوية للنساء اللواتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠-٢٤ سنة المتزوجات أو المرتبطات قبل سن الثامنة عشرة
- انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث
- الإلتزام الواضح بتعزيز الحكم والمساءلة والموارد، بما في ذلك ضمان مشاركة الشباب في وضع وتنفيذ إطار ما بعد عام ٢٠١٥.
- أن تكون جميع البيانات مصنفة حسب العمر، والجنس، والوضع الاقتصادي، والموقع الجغرافي، والعرق، وغيرها من الصفات ذات الصلة.